

خارج الفقہ

۱۱-۷-۱۴۰۳ قصاص الطرف ۲

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

في النفس

فيما دونها

القصاص

الموجب في قصاص ما دون النفس

- القسم الثاني في قصاص ما دون النفس
- مسألة ١ الموجب له هاهنا كالموجب في قتل النفس، و هو الجنائية العمدية مباشرة أو تسبباً حسب ما عرفت، فلو جنى بما يتلف العضو غالباً فهو عمد، قصد الإيتلاف به أو لا، و لو جنى بما لا يتلف به غالباً فهو عمد مع قصد الإيتلاف و لو رجاء.

يشترط في جواز الاقتصاص في ما دون

النفس ما يشترط في الاقتصاص في النفس

- مسألة ٢ يشترط في جواز الاقتصاص فيه ما يشترط في الاقتصاص في النفس من
- **التساوي** في الإسلام
- و الحرية
- و **انتفاء الأبوة**
- و **كون الجاني عاقلاً بالغاً**،
- فلا يقتص في الطرف لمن لا يقتص له في النفس.

لا يشترط التساوى فى الذكورة و الأنوثة

- مسألة ٣ لا يشترط التساوى فى الذكورة و الأنوثة فيقتص فيه للرجل من الرجل و من المرأة من غير أخذ الفضل، و يقتص للمرأة من المرأة و من الرجل لكن بعد رد التفاوت فيما بلغ الثلث كما مر.

يشترط في المقام زائدا على ما تقدم

- مسألة ٤ يشترط في المقام زائدا على ما تقدم التساوي في السلامة من الشلل و نحوه* على ما يجيء أو كون المقتص منه أخفض، و التساوي في الأصالة و الزيادة، و كذا في المحل على ما يأتي الكلام فيه، فلا تقطع اليد الصحيحة مثلا بالشلاء** و لو بذلها الجاني، و تقطع الشلاء بالصحيحة، نعم لو حكم أهل الخبرة بالسراية بل خيف منها يعدل إلى الدية.

* على الأحوط. (مهدى الهادوى الطهراني)

** على الأحوط. (مهدى الهادوى الطهراني)

المراد بالشلل

- مسألة ٥ المراد بالشلل هو يبس اليد بحيث تخرج عن الطاعة و لم تعمل عملها و لو بقى فيها حس و حركة غير اختيارية،
- و التشخيص موكول إلى **العرف** كسائر الموضوعات،
- و لو قطع يدا بعض أصابعها شلاء ففي قصاص اليد الصحيحة تردد*،
- و لا أثر للتفاوت بالبطش و نحوه، فيقطع اليد القوية بالضعيفة، و اليد السالمة باليد البرصاء و المجروحة.
- * الأحوط منع القصاص. (مهدى الهادوى الطهرانى)

يعتبر التساوى فى المحل مع وجوده

• مسألة ٦ يعتبر التساوى فى المحل مع وجوده، فتقطع اليمين باليمين و اليسار باليسار، و لو لم يكن له يمين و قطع اليمين قطعت يساره، و لو لم يكن له يد أصلاً قطعت رجله على رواية معمول بها، و لا بأس به، و هل تقدم الرجل اليمنى فى قطع اليد اليمنى و الرجل اليسرى فى اليد اليسرى أو هما سواء؟ وجهان،*

• *الظاهر تقدمها

يعتبر التساوى فى المحل مع وجوده

• و لو قطع اليسرى و لم يكن له اليسرى فالظاهر قطع اليمنى على إشكال***، و مع عدمهما قطع الرجل، و لو قطع الرجل من لا رجل له فهل يقطع يده بدل الرجل؟ فيه وجه لا يخلو من إشكال***، و التعدى إلى مطلق الأعضاء كالعين و الأذن و الحاجب و غيرها مشكل، و إن لا يخلو من وجه سيما اليسرى من كل باليمنى.

• *** بل بلا إشكال

• *** بل لا يخلو من قوة

لو قطع أيدي جماعة على التعاقب

- مسألة ٧ لو قطع أيدي جماعة على التعاقب قطعت يدها ورجلاه بالأول فالأول، و عليه للباقيين الدية، و لو قطع فاقد اليدين و الرجلين يد شخص أو رجله فعليه الدية.

يعتبر في الشجاج التساوى

- مسألة ٨ يعتبر في **الشجاج** التساوى بالمساحة طولا و عرضا، قالوا و لا يعتبر عمقا و نزولا، بل يعتبر حصول اسم الشجة، و فيه تأمل و إشكال و الوجه التساوى مع الإمكان، و لو زاد من غير عمد فعليه الأرش، و لو لم يمكن إلا بالنقص لا يبعد ثبوت الأرش في الزائد على تأمل، هذا في **الحارصة** و **الدامية** و **المتلاحمة**، و أما في **السمحاق** و **الموضحة** فالظاهر عدم اعتبار التساوى في العمق، فيقتص المهبول من السمين إلى تحقق **السمحاق** و **الموضحة**.

لا يثبت القصاص في ما في قصاصه تغرير
بنفس أو طرف

- مسألة ٩ لا يثبت القصاص فيما فيه تغرير بنفس أو طرف، و كذا فيما لا يمكن الاستيفاء بلا زيادة و نقيصة كالجائفة و المأمومة، و يثبت في كل جرح لا تغرير في أخذه بالنفس و بالطرف و كانت السلامة معه غالباً فيثبت في الحارصة و المتلاحمة و السمحاق و الموضحة، و لا يثبت في الهاشمة و لا المنقلة و لا لكسر شيء من العظام، و في رواية صحيحة إثبات القود في السن و الذراع إذا كسرا عمداً، و العامل بها قليل.

الاقتصاص قبل اندمال الجنایة

- مسألة ١٠ هل يجوز الاقتصاص قبل اندمال الجنایة؟ قيل: لا، لعدم الأمن من السراية الموجبة لدخول الطرف في النفس، و الأشبه الجواز و في رواية لا يقضى في شيء من الجراحات حتى تبرأ، و في دلالتها نظر، و الأحوط الصبر سيما فيما لا يؤمن من السراية، فلو قطع عدة من أعضائه خطأ هل يجوز أخذ دياتها و لو كانت أضعاف دية النفس أو يقتصر على مقدار دية النفس حتى يتضح الحال فان اندملت أخذ الباقي و إلا فيكون له ما أخذ لدخول الطرف في النفس؟ الأقوى جواز الأخذ و وجوب العطاء نعم لو سرت الجراحات يجب إرجاع الزائد على النفس

كيفية الاقتصاص

- مسألة ١١ إذا أريد الاقتصاص **حلق الشعر عن المحل** إن كان يمنع عن سهولة الاستيفاء أو الاستيفاء بحده، و **ربط الجاني** على خشبة أو نحوها بحيث لا يتمكن من الاضطراب، ثم **يقاس بخيط** و نحوه و يعلم طرفاه في محل الاقتصاص، ثم **يشق** من إحدى العلامتين إلى الأخرى، و لو كان جرح الجاني ذا عرض يقاس العرض أيضا، و إذا شق على الجاني الاستيفاء دفعةً يجوز الاستيفاء بدفعات، و هل يجوز ذلك حتى مع عدم رضا المجنى عليه؟ فيه تأمل.

زاد المقتص في جرحه

• مسألة ١٢ لو اضطرب الجاني فزاد المقتص في جرحه لذلك فلا شيء عليه، و لو زاد بلا اضطراب أو بلا استناد إلى ذلك فان كان عن عمد يقتص منه، و إلا فعليه الدية أو الأرش، و لو ادعى الجاني العمد و أنكره المباشر فالقول قوله، و لو ادعى المباشر الخطأ و أنكر الجاني قالوا: القول قول المباشر، و فيه تأمل*.

• * لا وجه لهذا التأمل لأن دعوى الخطأ من المباشر هو مثل انكاره للعمد فتأمل. (مهدى الهادوى الطهراني)

القصاص في شدة الحر و البرد

- مسألة ١٣ يؤخر القصاص في الطرف عن شدة الحر و البرد **وجوباً** إذا خيف من السراية، و **إرفاقاً** بالجاني في غير ذلك، و لو لم يرض في هذا الفرض المجنى عليه ففي جواز التأخير نظر.

آلة القصاص

• مسألة ١٤ لا يقتص إلا بحديدة* حادة غير مسمومة و لا كالة مناسبة لاقتصاص مثله، و لا يجوز تعذيبه أكثر مما عذبه، فلو قلع عينه بآلة كانت سهلة في القلع لا يجوز قلعها بآلة كانت أكثر تعديبا،

• * بآلة سواء كانت حديدة أم غيرها.

- و جاز القلع باليد إذا قلع الجاني بيده أو كان القلع بها أسهل، و الأولى للمجنى عليه مراعاة السهولة، و جاز له المماثلة، و لو تجاوز و اقتص بما هو موجب للتعذيب و كان أصعب مما فعل به فلولو الى تعزيره، و لا شيء عليه، و لو تجاوز بما يوجب القصاص اقتص منه، أو بما يوجب الأرش أو الدية أخذ منه.

لو كان الجرح يستوعب عضو الجاني

- مسألة ١٥ لو كان الجرح يستوعب عضو الجاني مع كونه أقل في المجنى عليه لكبر رأسه مثلاً كأن يكون رأس الجاني شبراً و رأس المجنى عليه شبرين و جنى عليه بشبر يقتص الشبر و إن استوعبه،

لو كان الجرح يستوعب عضو الجاني

- و إن زاد على العضو كأن جنى عليه في الفرض بشبرين لا يتجاوز عن عضو بعضو آخر، فلا يقتص من الرقبة أو الوجه، بل يقتص بقدر شبر في الفرض، و يؤخذ للباقي بنسبة المساحة إن كان للعضو مقدر و إلا فالحكومة،

لو كان الجرح يستوعب عضو الجاني

- وكذا لا يجوز تتميم الناقص بموضع آخر من العضو، و لو انعكس و كان عضو المجني عليه صغيرا فجنى عليه بمقدار شبر و هو مستوعب لرأسه مثلا لا يستوعب في القصاص رأس الجاني، بل يقتص بمقدار شبر و إن كان الشبر نصف مساحة رأسه.

لو أوضح جميع رأسه

- مسألة ١٦ لو أوضح جميع رأسه بأن سلخ الجلد و اللحم من جملة الرأس فللمجنى عليه ذلك مع مساواة رأسهما في المساحة، و له الخيار في الابتداء بأي جهة، و كذا لو كان رأس المجنى عليه أصغر، لكن له الغرامة في المقدار الزائد بالتقسيط على مساحة الموضحة، و لو كان أكبر يقتص من الجاني بمقدار مساحة جنايته، و لا يسلخ جميع رأسه، و لو شجه فأوضح في بعضها فله دية موضحة، و لو أراد القصاص استوفى في الموضحة و الباقي.

كل عضو ينقسم إلى يمين و شمال

• مسألة ١٧ فى الاقتصاص فى الأعضاء غير ما مر كل عضو ينقسم إلى يمين و شمال كالعينين و الأذنين و الأنثيين و المنخرين و نحوها لا يقتص إحداهما بالأخرى، فلو فقئ عينه اليمنى لا يقتص عينه اليسرى، و كذا فى غيرهما*،

• * هذا إذا كان للجانى العين اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجانى اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

كل عضو ينقسم إلى يمين و شمال

• و كل ما يكون فيه الأعلى و الأسفل يراعى فى القصاص المحل، فلا يقتص الأسفل بالأعلى كالجفنين و الشفتين*.

• * هذا فيما إذا كان للجاني الأسفل واضح و إلا ففي عدم جواز اقتصاص الأسفل للأعلى إذا لم يكن للجاني الأعلى تأمل و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

في الأذن قصاص

• مسألة ١٨ في الأذن قصاص يقتص اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى* و تستوى أذن الصغير و الكبير، و المثقوبة و الصحيحة إذا كان الثقب على المتعارف، و الصغيرة و الكبيرة، و الصماء و السامعة، و السمينه و الهزيلة،

• * هذا إذا كان للجاني اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجاني اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

في الأذن قصاص

• و هل تؤخذ الصحيحة بالمخرومة و كذا الصحيحة بالمشقوبة على غير المتعارف بحيث تعد عيباً أو يقتص إلى حد الخرم و الثقب و الحكومة فيما بقي أو يقتص مع رد دية الخرم؟ وجوه لا يبعد الأخير*، و لو قطع بعضها جاز القصاص.

• * الأقوى هو الإقتصاص إلى حد الخرم و الثقب و الحكومة فيما بقي إلا أن لا يكون هذا الإقتصاص غير مقدور فيأخذ الدية فتأمل.

لو قطع أذنه فألصقها المجنى عليه

• مسألة ١٩ لو قطع أذنه فألصقها المجنى عليه و التصقت فالظاهر عدم سقوط القصاص، و لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه و التصقت ففي رواية قطعت ثانية* لبقاء الشين، و قيل يأمر الحاكم بالإبانه لحمله الميتة و النجس، و في الرواية ضعف**،

• * و الأحوط عدم جواز قطعه ثانية.

• ** ليس فيها ضعف من حيث السند و إن كان مفادها غريب فتأمل.

لو قطع أذنه فألصقها المجنى عليه

- و لو صارت بالإلصاق حية كسائر الأعضاء لم تكن ميتة، و يصح الصلاة معها، و ليس للحاكم و لا لغيره إبانيتها. بل لو أبانه شخص فعليه القصاص لو كان عن عمد و علم، و إلا فالدية،
- و لو قطع بعض الأذن و لم بينها فإن أمكنت المماثلة في القصاص ثبت و إلا فلا، و له القصاص و لو مع إلصاقها.

لو قطع أذنه فأزال سمعه

• مسألة ٢٠ لو قطع أذنه فأزال سمعه فهما جنايتان،
و لو قطع أذنا مستحشفة شلاء ففي القصاص
إشكال، بل لا يبعد ثبوت ثلث الدية*.

• * أي ثلث دية الأذن الصحيحة و هي سدس الدية
الكاملة و يدل عليه صحیحة أبي بصير عن الباقر
عليه السلام (وسائل الشيعة؛ ج ٢٩، ص: ٣٣٦) هذا إذا كان
العيب من حين ولادته أو حدث بآفة من الله.

يثبت القصاص في العين

• مسألة ٢١ يثبت القصاص في العين، و تقتص مع مساواة المحل، فلا تطلع اليمنى باليسرى و لا بالعكس*،

• * هذا إذا كان للجاني العين اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجاني اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

يثبت القصاص في العين

- و لو كان الجاني أعور اقتص منه و إن عمى، فان الحق أعماه، و لا يرد شيء إليه و لو كان ديته دية النفس إذا كان العور خلقه أو بآفة من الله تعالى، و لا فرق بين كونه أعور خلقه أو بجناية أو آفة أو قصاص،
- و لو قطع أعور العين الصحيحة من أعور يقتص منه*.
- * لم يشر الماتن إلى مساواة المحل و لعله مفروض في كلامه و إن كان مرفوضاً في الواقع فتأمل.

لو قلع ذو عينين عين أعور اقتص له بعين واحدة

- مسألة ٢٢ لو قلع ذو عينين عين أعور اقتص له بعين واحدة، فهل له مع ذلك الرد بنصف الدية؟ قيل لا، والأقوى ثبوته، والظاهر تخيير المجنى عليه بين أخذ الدية كاملة وبين الاقتصاص وأخذ نصفها، كما أن الظاهر أن الحكم ثابت فيما تكون لعين الأعور دية كاملة، كما كان خلقه أو بآفة من الله، لا في غيره مثل ما إذا قلع عينه قصاصاً.

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

• مسألة ٢٣ لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه، و عليه ثلث الدية*.

• * أى ثلث دية العين الصحيحة و هى سدس الدية الكاملة.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- مسألة ٢٤ لو أذهب الضوء دون الحدقة اقتصر منه بالمماثل بما أمكن إذهاب الضوء مع بقاء الحدقة، فيرجع إلى حذاق الأطباء ليفعلوا به ما ذكر و قيل في طريقه يطرح على أجفانه قطن مبلول ثم تحمي المرأة و تقابل بالشمس ثم يفتح عيناه و يكلف بالنظر إليها حتى يذهب النظر و تبقى الحدقة و لو لم يكن إذهاب الضوء إلا بإيقاع جناية أخرى كالتسميل و نحوه سقط القصاص و عليه الدية

يقتص العين الصحيحة بالعمشاء و الحولاء

- مسألة ٢٥ يقتص العين الصحيحة بالعمشاء و الحولاء و الخفشاء و الجهراء و العشياء

القصاص لشعر الحاجب و الرأس

• مسألة ٢٦ في ثبوت القصاص لشعر الحاجب و الرأس و اللحية و الأهداب و نحوها تأمل* و إن لا يخلو من وجه، نعم لو جنى على المحل بجرح و نحوه يقتص منه مع الإمكان.

• * بل لا إشكال فيه فيثبت القصاص مع الإمكان و إن لم يمكن فالدية الكاملة لو أزال شعر عضو بشكل كامل و لم ينبت و إن نبت فله القصاص بحلق شعره أو ثلث الدية الكاملة.

القصاص فى الأُجفان

- مسألة ٢٧ يثبت القصاص فى الأُجفان مع التساوى فى المحل*، و لو خلت أُجفان المجنى عليه عن الأهداب ففى القصاص وجهان، لا يبعد عدم ثبوته**، فعليه الدية.
- * هذا إذا كان للجانى كلا الجفنين و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجانى الجفن اليمنى و بالعكس و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص حينئذ.
- ** بل الظاهر ثبوته و رجوع الجانى بالتفاوت.

القصاص في الأنف

• مسألة ٢٨ في الأنف قصاص، و يقتص الأنف الشام بعادمه، و الصحيح بالمجذوم ما لم يتناثر منه شيء، و إلا فيقتص بمقدار غير المتناثر*،

• * إن كان قد تناثر بعضه بالجذام فالمجنى عليه بالخيار بين أن يأخذ بقدره من الدية فيما بقي، و بين أن يقتص فيما بقي إن كان الذاهب مما يمكن القصاص فيه، و هو إن ذهب بالجذام جانبه فأما إن ذهب طرفه فلا، و ليس له إلا الدية فيما بقي.

القصاص فى الأنف

• و الصغير و الكبير و الأفتس و الأشم و الأقنى * سواء،
و الظاهر عدم اقتصاص الصحيح بالمستحشف الذى هو
كالشلل،

• * اى الأفتس و الأقنى هما اسمان لشكلين من الأنف
فالأقنى هو رقيق الأنف و الأفتس ضده و الأشم و
الأخشم مرتبطان بعمل الشم فالأشم هو الذى يشم به و
الأخشم هو الذى لا يشم به.

القصاص فى الأنف

• و يقتص بقطع المارن و بقطع بعضه و المارن هو ما لان من الأنف، و لو قطع المارن مع بعض القصبة فهل يقتص المجموع أو يقتص المارن و فى القصبة حكومة؟
وجهان، و هنا وجه آخر، و هو القصاص ما لم يصل القصبة إلى العظم، فيقتص الغضروف مع المارن، و لا يقتص العظم.*

• * ففیه الحكومة و هو الصحيح.

القصاص فى الأنف

- مسألة ٢٩ يقتص المنخر بالمنخر مع تساوى المحل فتقتص اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى*،
- * هذا إذا كان للجانى المنخر اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجانى اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص، نعم فى تحقق الجنايه على المنخر من دون جنايه على المارن أو الحاجز أو القصبه تأمل و إن كان التأمل فيه خارجاً عن نطاق الدراسة الفقهيه.

القصاص فى الأنف

- و كذا يقتص الحاجز بالحاجز، و لو قطع بعض الأنف قيس المقطوع إلى أصله و اقتص من الجانى بحسابه، فلو قطع بعض المارن قيس إلى تمامه فان كان نصفاً يقطع من الجانى النصف أو ثلثاً فالثلث، و لا ينظر إلى عظم المارن و صغره، أو قيس إلى تمام الأنف فيقطع بحسابه لئلا يستوعب أنف الجانى إن كان صغيراً.

يقتص الشفة بالشفة

- مسألة ٣٠ يقتص الشفة بالشفة مع تساوى المحل، فالشفة العليا بالعليا والسفلى بالسفلى*،

- * هذا فيما إذا كان للجاني السفلى واضح و إلا ففى عدم جواز اقتصاص السفلى بالعليا إذا لم يكن للجاني العليا تأمل و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

يقتص الشفة بالشفة

- و تستوى الطويلة و القصيرة، و الكبيرة و الصغيرة، و الصحيحة و المريضة ما لم يصل إلى الشلل، و الغليظة و الرقيقة، و لو قطع بعضها فبحساب المساحة كما مر، و قد ذكرنا حد الشفة في كتاب الديات.

يثبت القصاص في اللسان

- مسألة ٣١ يثبت القصاص في اللسان و بعضه ببعضه بشرط التساوي في النطق، فلا يقطع الناطق بالأخرس، و يقطع الأخرس بالناطق و بالأخرس، و الفصيح بغيره، و الخفيف بالثقل، و لو قطع لسان طفل يقتص به إلا مع إثبات خرسه، و لو ظهر فيه علامات الخرس ففيه الدية.

في ثدي المرأة و حلمته قصاص

- مسألة ٣٢ في ثدي المرأة و حلمته قصاص، فلو قطعت امرأة ثدي أخرى أو حلمة ثديها يقتص منها، و كذا في حلمة الرجل القصاص، فلو قطع حلمته يقتص منه مع تساوى المحل، فاليمنى باليمنى* و اليسرى باليسرى،
- * هذا إذا كان للجاني اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى باليمنى إذا لم يكن للجاني اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

في ثدي المرأة و حلمته قصاص

- و لو قطع الرجل حلمة ثدي المرأة فلها القصاص من غير رد.

القصاص في السن

- مسألة ٣٣ في السن قصاص بشرط تساوي المحل*، فلا يقلع ما في الفك الأعلى بما في الأسفل** و لا العكس،
- * فيه تأمل
- ** هذا فيما إذا كان للجاني مثل السن في الفك الأعلى واضح و إلا ففي عدم جواز اقتصاص مثل السن في الفك الأسفل بمثله في الأعلى إذا لم يكن للجاني مثله في الأعلى تأمل و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

القصاص فى السن

• و لا ما فى اليمين باليسار *** و بالعكس،

• *** هذا فيما إذا كان للجانى مثل السن فى اليمين واضح
و إلا ففى عدم جواز اقتصاص مثل السن فى الفك اليسار
بمثله فى اليمين إذا لم يكن للجانى مثله فى اليمين تأمل و
إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

القصاص فى السن

- و لا يقلع الثنية بالرباعية أو الطاحن أو الناب أو الضاحك و بالعكس، و لا تقلع الأصلية بالزائدة، و لا الزائدة بالأصلية، و لا الزائدة بالزائدة مع اختلاف المحل ****.

- **** فيه تأمل.

القصاص فى السن

- مسألة ٣٤ لو كانت المقلوعة سن مثغر أى أصلى نبت بعد سقوط أسنان الرضاع ففيها القصاص، و هل فى كسرها القصاص أو الديه و الأرش؟ وجهان، الأقرب الأول، لكن لا بد فى الاقتصاص كسرها بما يحصل به المماثلة كالآلات الحديثه، و لا يضرب بما يكسرها لعدم حصولها نوعا.

القصاص فى السن

- مسألة ٣٥ لو عادت المقلوعة قبل القصاص فهل يسقط القصاص أم لا؟ الأثبه الثانى، و المشهور الأول، و لا محيص عن الاحتياط بعدم القصاص، فحينئذ لو كان العائده ناقصه متغيره ففيها الحكومه، و إن عادت كما كانت، فلا شىء غير التعزير إلا مع حصول نقص، ففيه الأرش.

القصاص في السن

- مسألة ٣٦ لو عادت بعد القصاص فعليه غرامتها للجاني بناء على سقوط القصاص إلا مع عود سن الجاني أيضا، و تستعاد الدية لو أخذها صلحا، و لو اقتص و عادت سن الجاني ليس للمجني عليه إزالتها، و لو عادت سن المجني عليه ليس للجاني إزالتها.

القصاص فى السن

- مسألة ٣٧ لو قلع سن الصبى ينتظر به مدة جرت العادة بالإنبات فيها، فان عادت ففيها الأرش على قول معروف، و لا يبعد أن يكون فى كل سن منه بعير، و إن لم تعد ففيها القصاص.

القصاص في الذكر

- مسألة ٣٨ يثبت القصاص في قطع الذكر، و يتساوى في ذلك الصغير و لو رضيعا و الكبير بلغ كبره ما بلغ، و الفحل و الذي سلت خصيتاه إذا لم يؤد إلى شلل فيه، و الأغلف و المختون، و لا يقطع الصحيح بذكر العنين و من في ذكره شلل، و يقطع ذكر العنين بالصحيح و المشلول به، و كذا يثبت في قطع الحشفة، فتقطع الحشفة بالحشفة، و في بعضها أو الزائد عليها استوفى بالقياس إلى الأصل، إن نصفانصفا و إن ثلثا فثلثا و هكذا.

القصاص في الخصيتين

• مسألة ٣٩ في الخصيتين قصاص، و كذا في إحداهما مع التساوي في المحل، فتقتص اليمنى باليمنى* و اليسرى باليسرى،

• * هذا إذا كان للجاني اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى باليمنى إذا لم يكن للجاني اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

القصاص فى الخصيتين

- و لو خشى ذهاب منفعة الأخرى تؤخذ الدية، و لا يجوز القصاص إلا أن يكون فى عمل الجانى ذهاب المنفعة فيقتص، فلو لم تذهب بالقصاص منفعة الأخرى مع ذهابها بفعل الجانى فإن أمكن إزهاؤها مع قيام العين يجوز القصاص، و إلا فعليه الدية، و لو قطع الذكر و الخصيتين اقتص منه، سواء قطعهما على التعاقب أو لا.

القصاص في الشفرين

- مسألة ٤٠ في الشفرين القصاص، و المراد بهما اللحم المحيط بالفرج إحاطة الشفتين بالفم، و كذا في إحداهما، و تتساوى فيه البكر و الثيب، و الصغيرة و الكبيرة، و الصحيحة و الرتقاء و القرناء و العفلاء و المختونة و غيرها، و المفضاء و السليمة، نعم لا يقتص الصحيحة بالشلاء،

القصاص في الشفرين

• و القصاص في الشفرين انما هو فيما جنت عليها المرأة، و لو كان الجاني عليها رجلا فلا قصاص عليه، و عليه الدية، و في رواية غير معتمد عليها إن لم يؤد إليها الدية قطع لها فرجه*، و كذا لو قطعت المرأة ذكر الرجل أو خصيته لا قصاص عليها، و عليها الدية.

• * لا يبعد صحته و إن كان الأحوط خلافه.

القصاص فى البكاره

- مسأله ٤١ لو أزاله بكر بكاره أخرى فالظاهر القصاص، و قيل بالديه، و هو وجهه مع عدم إمكان المساواه،
- وكذا تثبت الديه فى كل مورد تعذر المماثله و المساواه.

و هنا فروع:

• و هنا فروع:

الأول- لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

• الأول- لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو أزيد يدا
كاملة صحيحة فللمجنى عليه القصاص، فهل له بعد القطع
أخذ دية ما نقص عن يد الجاني؟ قيل: لا، و قيل: نعم
فيما يكون قطع إصبعه بجناية و أخذ ديتها أو استحقتها،
و أما إذا كانت مفقودة خلة أو بأفة لم يستحق المقتص
شيئا، و الأشبه أن له الدية مطلقا،

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

• و لو قطع الصحيح الناقص عكس ما تقدم فهل تقطع يد
الجانبي بعد أداء دية ما نقص من المجنى عليه أو لا
يقتص و عليه الدية أو يقتص ما وجد و في الباقي
الحكومة؟ وجوه، و المسألة مشكلةً مرّ نظيرها.

الأول- لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

• الأول- لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو أزيد يدا
كاملة صحيحة فللمجنى عليه القصاص، فهل له بعد القطع
أخذ دية ما نقص عن يد الجاني؟ قيل: لا، و قيل: نعم
فيما يكون قطع إصبعه بجناية و أخذ ديتها أو استحقتها،
و أما إذا كانت مفقودة خلة أو بأفء لم يستحق المقتص
شيئا، و الأشبه أن له الدية مطلقا،

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

• (١) في هذا الفرع أمران:

• الأمر الأول: لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو أزيد
يداً كاملة فلا اشكال و لا خلاف في عدم منع ذلك من
القصاص بوجه، إنما الخلاف في أنه بعد القصاص منه
يستحق دية ما نقص من الإصبع أو الأزيد أم لا؟ و فيه
أقوال ثلاثة:

الأول - لو قطع من كان يده ناقصاً بإصبع أو
أزيد يداً كاملةً صحيحةً

• أحدها: ما جعله في المتن الأثبه و اختاره الشيخ في
الخلافاً «١» و موضع من المبسوط «٢» و العلامة في
التحرير «٣» و الشهيد الثاني «٤» و المحقق الكركي
«٥» و بعض آخر «٦» بل ادعى في الخلافاً الإجماع
عليه من استحقاق أخذ الدية مطلقاً، سواء كانت مفقودة
خلقةً، أو بآفة، أو قصاصاً، أو بجناية موجبة لاستحقاق
الدية، سواء استوفاه أم لا؟

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

- و الدليل عليه أنه بعد عدم إمكان القصاص بالإضافة إليه لا بد من الحكم بالانتقال إلى الدية، و الشاهد عليه جريان القصاص فيه مستقلا مع الإمكان، و ثبوت ديته كذلك مع عدم الإمكان،

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

-
- (١) الخلاف: ٥ / ١٩٣ مسألة ٦٠.
 - (٢) المبسوط: ٧ / ٧٩ ٨٠.
 - (٣) تحرير الأحكام: ٢ / ٢٦٠.

الأول - لو قطع من كان يده ناقصه بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

• (٤) مسالك الأفهام: ١٥ / ٢٩٢.

• (٥) قال السيد العاملي في مفتاح الكرامة: ١١ / ١٣٣: و
قد حكى [هذا القول] عن المحقق الثاني.

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

- (٤) كالمحقق الأردبيلي في مجمع الفائدة و البرهان:
١٤ / ١٠٠، و الفيض الكاشاني في مفاتيح الشرائع: ٢ /
١٣٠.

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

• و عدم استحقاق شيء في اقتصاص اليد الشلّاء
بالصحيحة إنّما هو لأجل أنّ الاختلاف بينهما إنّما هو
في الكيفية و وصف الصحة و السلامة الموجود في
المجنى عليه، فهو مثل اقتصاص المرأة بالرجل،

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

• و أما المقام فالاختلاف في الكمية و النقص و التمام.
فالمقام كما قيل نظير ما لو أتلف على شخص صاعى
حنطة و وجد للمتلف صاع واحد فقط، فإن لصاحب
الحق أخذها و المطالبة ببدل الفاتت، دون ما لو وجد له
صاعى حنطة رديئة مثلاً، فإنه ليس له أخذها و المطالبة
ببدل الفاتت،

الأول - لو قطع من كان يده ناقصه بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

• و إن قال في الجواهر بعد نقله: فيه نظر واضح «١». و
وجهه وجود عنوانين في الحنطة من جهة وحدة الصاع
و تعدده، بخلاف المقام الذي لا يوجب اختلاف اليد في
النقص و التمام تعدد العنوان، و لكن مع ذلك لا يوجب
الخلل في التنظير الإشكال في أصل الحكم: و هو ثبوت
الدية من دون فرق بين صور فقدان المذكورة.

الأول - لو قطع من كان يده ناقصاً بإصبع أو
أزيد يدا كاملةً صحيحةً

- ثانيها: ما اختاره الشيخ (قدس سرّه) في موضع آخر من المبسوط «٢» و تبعه ابن البراج في محكي الكتابين المهدب «٣» و الجواهر «٤» من التفصيل بين ما إذا كانت مفقودةً خلقاً أو بآفة فلا يستحق و بين غيرهما من الموارد فيستحق،

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو

أزيد يدا كاملة صحيحة

• و قد استدل عليه برواية سورة بن كليب، عن أبي عبد اللّهِ (عليه السلام) قال: سئل عن رجل قتل رجلاً عمداً و كان المقتول أقطع اليد اليمنى، فقال: إن كانت قطعت يده في جناية جناها على نفسه أو كان قطع فأخذ دية يده من الذي قطعها، فإن أراد أولياؤه أن يقتلوا قاتله أدوا إلى أولياء قاتله دية يده الذي قيد منها إن كان أخذ دية يده و يقتلوه ، و إن شاؤوا طرحوا عنه دية يد و أخذوا الباقي،

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

- (١) جواهر الكلام: ٣٩٧ / ٤٢.
- (٢) المبسوط: ٨٥ / ٧.
- (٣) المهدب: ٤٧٧ / ٢.
- (٤) جواهر الفقه: ٢١٥ ٢١٦ مسألة ٧٤٨.

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

• قال: و إن كانت يده قطعت في غير جناية جناها على
نفسه و لا أخذ لها دية قتلوا قاتله و لا يغرم شيئاً، و إن
شاؤوا أخذوا دية كاملة. قال: و هكذا وجدناه في كتاب
على (عليه السلام) « ١ ».

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

• و لكن الرواية مضافاً إلى ضعف سندها لعدم توثيق
سورة بن كليب واردة في القتل و لا دليل على الجريان
في الطرف أيضاً. مع أن موردها كون المجنى عليه
ناقصاً، و محل الكلام في المقام ما إذا كان الجاني
كذلك، فلا يمكن الاستدلال بها لما نحن فيه.

الأول - لو قطع من كان يده ناقصه بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

• «٥» ٥٠ باب حكم من قتل شخصاً مقطوع اليد

• ٣٥٢٧٩ - ١ - «٦» محمد بن يعقوب عن علي بن
إبراهيم عن أبيه و عن محمد بن يحيى عن أحمد بن
محمد عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن سورة بن
كليب عن أبي عبد الله ع قال: سئل عن رجل قتل رجلاً
عمداً - و كان المقتول أقطع اليد اليمنى -

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

• فَقَالَ إِنْ كَانَتْ قُطِعَتْ يَدُهُ فِي جَنَائِهِ جَنَاهَا عَلَى نَفْسِهِ -
أَوْ كَانَ قُطِعَ فَأَخَذَ دِيَّةً يَدَهُ مِنَ الَّذِي قَطَعَهَا - فَإِنْ أَرَادَ
أَوْلِيَاؤُهُ أَنْ يَقْتُلُوا قَاتِلَهُ - أَدَّوْا إِلَى أَوْلِيَاءِ قَاتِلِهِ دِيَّةً يَدَهُ
الَّذِي «٧» قِيدَ مِنْهَا - إِنْ كَانَ أَخَذَ دِيَّةً يَدَهُ وَ يَقْتُلُوهُ - وَ
إِنْ شَاءُوا طَرَحُوا عَنْهُ دِيَّةَ يَدِهِ وَ أَخَذُوا الْبَاقِي -

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

• قال و إن كانت يده قطعت - في غير جناية جناها على
نفسه - و لا أخذ لها دية قتلوا قاتله و لا يغرّم شيئاً - و
إن شاءوا أخذوا دية كاملة - قال و هكذا وجدناه في
كتاب علي ع.

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

-
- (١) - فى التهذيب زياده - عين " هامش المخطوط "
 - (٢) - الفقيه ٤ - ١٢١ - ٥٢٥١.

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

• (٣) - التهذيب ١٠ - ١٩٠ - ٧٥٠.

• (٤) - تقدم ما يدل على ذلك بعمومه في الباب ٣٦ من أبواب
حد الزنا.

• (٥) - الباب ٥٠ فيه حديث واحد

• (٦) - الكافي ٧ - ٣١٦ - ١.

• (٧) - في المصدر - التي.

• وَرَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ «١».

وسائل الشيعة؛ ج ٢٩، ص: ١١١

سورة بن كليب بن معاوية

• [١/١]

رجال الطوسي / أصحاب أبي جعفر... / باب السين / ١٣ / ١٤٤٠

٧ - ١٣ - سورة بن كليب بن معاوية

• [١/٢] الأسد.

سورة بن كليب بن معاوية

• [٢/١]

رجال الطوسي / أصحاب أبي عبد... / باب السين / ٢٢ / ٢٩٨٠

٢ - ٢١٨ - سورة بن كليب الأسي

• [٣/١] كوفي روى عنهما.

سورة بن كليب بن معاوية

• [٤/١]

رجال الكشي / الجزء الأول / الجزء الخامس / ٧٠٦٣٧٦ -
 محمد بن مسعود قال حدثني الحسين بن إشكيب عن
 عبد الرحمن بن حماد عن محمد بن إسماعيل الميثمي
 عن حذيفة بن منصور عن سورة بن كليب قال قال لي
 زيد بن علي: يا سورة كيف علمتم أن صاحبكم علي ما
 تذكرونه؟

سورة بن كليب بن معاوية

- قال فقلت له على الخير سقطت قال فقال هات فقلت له كنا نأتى أخاك محمد بن علي (ع) نسأله فيقول قال رسول الله (ص) و قال الله جل و عز في كتابه حتى مضى أخوك فأتيناكم آل محمد و أنت فيمن أتينا فتخبرونا ببعض و لا تخبرونا بكل الذي نسألكم عنه. حتى أتينا ابن أخيك جعفرا فقال لنا كما قال أبوه قال رسول الله (ص) و قال تعالى فتبسم و قال: أما و الله إن قلت هذا فإن كتب علي (ع) عنده.

سورة بن كليب بن معاوية

• [٥/١]

رجال البرقي / أصحاب أبي عبد... / من أدرك من... / ١٨ سورة

بن كليب بن معاوية

• [٦/١] الأسد.

سورة بن كليب بن معاوية

• [٧/١]

رجال ابن داود / الجزء الأول من ... / باب السين المهملة / ٧٢٩
 ١٨٠ - سورة بن كليب

• [٨/١] قرق [كش] ممدوح و هو اسم لاثنتين: النهدي و
 الأسدى و كلاهما كوفى و لم يذكر الشيخ هذا الاسم
 ممن روى عن الباقر عليه السلام.

سورة بن كليب بن معاوية

• [٩/١]

الخلاصة للحلى / الفصل الثاني عشر... / الباب العاشر فى الآحا
د/٤٨٥ - سورة

• [١٠/١] بالراء بن كليب روى الكشى حديثا يشهد
بصحة عقيدته فى الباقر و الصادق عليهما السلام و كان
معاصرهما و فى الطريق حذيفة بن منصور و قد ضعفه
ابن الغضائرى.

سورة بن كليب

- وجه الغرابة مضافاً إلى ضعف الرواية سنداً، فإنّ سورة بن كليب الواقع في سند الرواية مرّد بين الأسي الواقع في أسناد تفسير علي بن إبراهيم، الذي روى عن أبي جعفر (عليه السلام)، و بين النهدي الذي لم يثبت توثيقه و لا مدحه، و مضافاً إلى أنّ موردها جناية النفس دون الطرف، و لا نقول بالقياس:-

سورة بن كليب

- أن الرواية أجنبية عن المسألة، فإن موردها نقصان يد المقتول دون القاتل، و مورد مسألتنا هذه نقصان يد الجاني بإصبع أو أصابع.
- فالنتيجة: أنه لا دليل على هذا التفصيل، و لا نص في المسألة، فمقتضى أدلة القصاص هو الاقتصار على قطع اليد.

سورة بن كليب بن معاوية الأسد الكوفى

• أقول: هذه الرواية تدل على حسن عقيدة سورة بن كليب، و المراد به هو ابن معاوية الأسد، فإنه من أصحاب الباقر (ع)، و أما النهدي الآتى فهو من أصحاب الصادق (ع)، إلا أنها ضعيفة السند، فإن محمد بن إسماعيل الميثمى مجهول، و على تقدير تسليم السند فحسن اعتقاد رجل لا يكفى فى الاعتماد على رواياته، و أما ذكر العلامة إياه فى القسم الأول من الخلاصة (٤) من الباب (١٠) من فصل السين، فهو مبنى على أصالة

سورة بن كليب النهدي الكوفي

• ٥٦٠٤ - سورة بن كليب:

• النهدي، الكوفي: من أصحاب الصادق (ع)، رجال الشيخ (٢٢٠).

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

- ثالثها: عدم استحقاق الدية مطلقاً، وهو الذي اختاره بعض متأخري المتأخرين «٢»، وربما يستدل له أنه لا دليل على ثبوتها بعد صدق اليد باليد، كما ورد في بعض الروايات «٣».

الأول - لو قطع من كان يده ناقصاً بإصبع أو
أزيد يدا كاملةً صحيحةً

- (١) وسائل الشيعة: ١٩ / ٨٢، أبواب القصاص في النفس
ب ٥٠ ح ١.
- (٢) راجع مجمع الفائدة و البرهان: ١٤ / ٨١.
- (٣) وسائل الشيعة: ١٩ / ١٣١، أبواب قصاص الطرف
ب ١٢ ح ٢.

الأول - لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

• و لكن يرد عليه مضافاً إلى عدم كون مثل اليد باليد
وارداً في مقام البيان من هذه الجهة عدم تحقق المقاصة
المعتبرة في مفهومها المماثلة بدون الدية، فالأشبه كما
في المتن هو القول الأول.

و لو قطع الصحيح الناقص

- و لو قطع الصحيح الناقص عكس ما تقدم فهل تقطع يد الجاني بعد أداء دية ما نقص من المجنى عليه أو لا يقتص و عليه الدية أو يقتص ما وجد و في الباقي الحكومة؟ وجوه، و المسألة مشكّلة مرّ نظيرها.

و لو قطع الصحيح الناقص

- مسألة ٢٧ لو قطع يده فعفا المقطوع ثم قتله القاطع فللولي القصاص في النفس، و هل هو بعد رد دية اليد أم يقتص بلا رد؟ الأشبه الثاني، و كذا لو قتل رجل صحيح رجلا مقطوع اليد قتل به، و في رواية إن قطعت في جناية جناها أو قطع يده و أخذ ديتها يرد عليه دية يده، و يقتلوه، و لو قطعت من غير جناية و لا أخذ لها دية قتلوه بلا غرم، و المسألة مورد إشكال و تردد، و الأحوط العمل بها، و كذا الحال في مسألة أخرى بها رواية، و هي لو قطع كفا بغير أصابع قطعت كفه بعد رد دية الأصابع، فإنها مشكلة أيضا.

خارج الفقہ

۱۸ کتاب القصاص ۱۴۰۱-۱۲-۱۰

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

لو قطع يده فعفا المقطوع ثم قتله القاطع

- مسألة ٢٧ لو قطع يده فعفا المقطوع ثم قتله القاطع فلولي القصاص في النفس، هل هو بعد رد دية اليد أم يقتص بلا رد؟ الأشبه الثاني*،
- وكذا لو قتل رجل صحيح رجلا مقطوع اليد قتل به،
- * بل الأقوى هو هذا.

لو قطع يده فعفا المقطوع ثم قتله القاطع

- و في رواية إن قطعت في جناية جناها أو قطع يده و أخذ ديتها يرد عليه دية يده، و يقتلوه، و لو قطعت من غير جناية و لا أخذ لها دية قتلوه بلا غرم، و المسألة مورد إشكال و تردد، و الأحوط العمل بها*، و كذا الحال في مسألة أخرى بها رواية**، و هي لو قطع كفا بغير أصابع قطعت كفه بعد ردّ دية الأصابع، فإنها مشكلة أيضاً.
- * لا معنى للإحتياط هنا و الأقوى هو القصاص بلا رد دية.
- ** الرواية ضعيفة جداً.

و لو قطع الصحيح الناقص

- الأمر الثاني: ما لو قطع الصحيح الناقص عكس الأمر الأول، و فيه أيضاً وجوه ثلاثة:
- أحدها: ما عن القواعد «٤» و التحرير «٥» و المسالك «٦» من أنه لا تقطع يد الجاني بل يقطع منها الأصابع التي قطعها، و يؤخذ منه حكومة الكف.

و لو قطع الصحيح الناقص

- (٤) قواعد الأحكام: ٢ / ٣٠٤.
- (٥) تحرير الأحكام: ٢ / ٢٦٠.
- (٦) مسالك الأفهام: ١٥ / ٢٩٣.

و لو قطع الصحيح الناقص

- ثانيها: المنع عن القصاص على هذا الوجه لعدم المماثلة. قال في الجواهر: و لعل هذا القول هو المحكى عن ابن إدريس «١» بل هو الذى فهمه بعض من عبارة الإرشاد: يقتص للكامل من الناقص و لا يضم أرش، و لا يجوز العكس فتثبت الدية «٢» «٣».

و لو قطع الصحيح الناقص

- ثالثها: قطع يد الجاني بعد أداء دية ما نقص من المجنى^١ عليه، و هذا القول هو المشهور، بل عن الغنية دعوى الإجماع عليه «٤»، و قد تقدم البحث في نظير هذه المسألة، فراجع ما هناك «٥».

و لو قطع الصحيح الناقص

- (١) لاحظ السرائر: ٣ / ٤١٦.
- (٢) إرشاد الأذهان: ٢ / ٢٠٧.
- (٣) جواهر الكلام: ٤٢ / ٣٩٨.
- (٤) غنية النزوع: ٤١٠.
- (٥) تقدم في ص ٣٥٧ / ٣٦٠.